مدير المجلة:

أ.د. عبد السلام ضيف

مدير جامعة باتنة 1

هيئة التحرير

رئيس التحرير: أ.د. محمد زرمان

نائبا الرئيس: أ.د مصطفى عقاري
أ.د العربي بن الشيخ

الأعضاء:

أ.د. شمامة خير الدين أ. د. الوناس أمزيان

المدقق اللغوي

أ. لبوخ بوجملين

كل المراسلات توجه إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة باتنة، باتنة 05000 _ الجزائر

revue_sh @ yahoo.fr

اللجنة العلمية الاستشارية

أ.د. عبد المالك مرتاض	**جامعة وهران**
أ.د. الهاشمي لوكيا	**جامعة قسنطينة**
أ.د. بلقاسم سلاطنية	**جامعة بسكرة**
أ.د. عمار جيدل	**جامعة الجزائر2**
أ.د. مسعود فلوسي	**جامعة باتنة**
أ.د. علي رحال	**جامعة باتنة**
أ.د. الخير قشي	**جامعة سطيف**
أ.د. عمر فرحاتي	**جامعة بسكرة**
أ.د. العياشي عنصر	**جامعة قطر**
أ.د. بن عنتر عبد نور	**جامعة باريس 8**
أ.د. أحمد محمود المساعدة	**جامعة المجمعة، م. ع. السعودية**
أ.د. عشوي مصطفى	**جامعة الكويت**
أ.د. عبد الرحمان عزي	**جامعة الشارقة**
أ.د. محمد الدروبي	**جامعة آل البيت، الأردن**
أ.د. حسن مصطفى	جامعة الزرقاء، الأردن

قواعد النشر

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية مفتوحة لجميع الباحثين داخل الجزائر وخارجها. وتخضع الأبحاث العلمية التي ترد المجلة إلى شروط يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي:

1- أن يكون البحث المقدم للنشر أصيلا ويتسم بالجدية والموضوعية وسلامة اللغة، ولم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال.

2- ألا يزيد حجم البحث عن 6000 كلمة وألا يقل عن 4000 كلمة بما في ذلك الهوامش والمراجع.

3- أن يشتمل البحث على ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبيتين (الانجليزية أو الفرنسية). ويتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج التي تم المتوصل إليها.

4- أن يكون البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط *simplified Arabic* حجم13. أما البحث المنجز بإحدى اللغات الأجنبية فيحرر بخط Times New Roman حجم 12.

5- أن يرسل البحث في أربع نسخ مع قرص مضغوط.

6- أن يراعى في تدوين الهوامش ما يلي:

- إذا كان المرجع كتابا، يدون الاسم الكامل للمؤلف، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- إذا كان المرجع دورية، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، بين مزدوجتين، اسم الدورية بخط مغاير، عددها (تاريخ صدورها)، الصفحة.
- إذا كان موقع الانترنت، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، المعلومات الأخرى مثل مكان تقديم العمل (والتاريخ)، ثم يدون هذا الموقع كاملا وبدقة.
- أن تدون الهوامش أسفل الصفحة.

7- أن تدرج البيبلوغرافيا في آخر البحث، مرتبة حسب الحروف الأبجدية.

8- البحوث التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.

محتويات العدد

اسم واللقب الباحث	عنوان البحث	الصفحة
د. أحسين عشماني	الإبداع كمدخل لتفعيل القدرة التنافسية	17
أ.رفيق نزاري، أ.د.هارون الطاهر	أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط	49
بن بوزة الصديق، أ. د. بن زيان إيمان	واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال	81
أ.د. مليكة النوي	سمفونية المفردات في شعر محمود درويش	111
د. وداد بن عافية	الاتصال والانفصال في قصيدة "تجليات صوفية" لنزار قباني	131
أ.د. تغليت صلاح الدين، د.عمارجية نصر الدين	اختلال المعاش النفس . حركي	151
د. يوسف عدوان، الطالبة الباحثة. خلاف أسماء،	فعّالية الذات المدركة والمساندة الاجتماعية	181
د. سامية العايب	المركز الدستوري للوزير الأول في الجزائر	211
Dr. Hanifa Salhi	L'HEMODIALYSE	07
Dr Abdelmadjid AMRANI & Dr Zohir AMRANI	L'Algérie, les Energies Vertes,	31

كلمة العدد

ها هو العدد الرابع والثلاثون من مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية يخرج للوجود ليكون لبنة تضاف إلى رصيد هذه المجلة التي صدر العدد الأول منها منذ أكثر من 22 سنة. ومنذ ذلك التاريخ وهي تسعى لتتطور وترتقي إلى مصاف المجلات العلمية المحكَّمة وتحجز لنفسها مكانة متميزة على المستوى الوطني والعربي.

ونستطيع اليوم أن نؤكد بدون مبالغة أن هذه المجلة قد نجحت في اكتساب سمعة طيبة في الأوساط العلمية والأكاديمية بما أسهمت به في مجال النشر العلمي وتشجيع البحوث الأكاديمية عندما فتحت صفحاتها لاستقبال الإنتاج العلمي الذي جادت به قرائح الباحثين سواء في جامعتها أم في باقي الجامعات الوطنية.

ولا زالت المجلة إلى يومنا هذا وفية لنهجها، محافظة على تقاليدها على الرغم من بعض الصعوبات التي تعترض طريقها من حين لآخر، وهي اليوم تهيب بكافة الباحثين للتواصل معها من أجل نشر أبحاثهم ودراساتهم في مختلف التخصصات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، لإثراء مضامينها، والدفع بها قدُمًا نحو الجودة والتميّز.

أ.د. عبد السلام ضيف

مدير جامعة باتنة 1

الافتتاحية

قيادة الجامعة نحو الجودة

تُعَدُّ الإصلاحات الجامعية الأخيرة وتبني نظام (ل.م.د) منذ تعميمه في عام (2004) بديلا عن النظام " الكلاسيكي "، خطوة جادة نحو انخراط الجامعة الجزائرية في الأنظمة العالمية لجودة التعليم العالي، وهي خطوة ليست اختيارية بقدر ما هي ضرورية وحتمية وعولمية ابتداءً، فرضتها ضرورة الانفتاح في اتجاهين: الانفتاح على محرِّكات المتغيرات الاجتماعية المحلية، ومحرِّكات المتغيِّرات العالمية، مما جعلها في قلب أنظمة التقويم لبنياتها ووظائفها ومخرجاتها الأكاديمية والمهنية.

ومن ثَمَّة لم تبق الجامعة مؤسسة فوق التقييم متعالية عما يجري في المجتمع المحلي والدولي، سيما وأن التقييم للمؤسسات الجامعية بات موزعاً في ظل هذا الاتجاه العالمي المعولم بين ثلاث جهات على الأقل(تقييم اجتماعي محلي، تقييم أكاديمي رسمي، تقييم عالمي)، مما يستدعي التكييف التدريجي لمرفولوجيات الجامعة لتتجاوب مع ما يجري من تحولات اقتصادية واجتماعية محلية، وتستجيب لتدفقات الطلبة من الثانوي، وتوفير نظام توجيهي يستوعب الرغبات الأكاديمية والمهنية وتربية الخيارات، وفي الوقت نفسه تواكب المعايير الدولية المعتمدة في تقييم وترتيب وتصنيف الجامعات، والدخول إلى عالم المنافسة، من حيث هو عالم صارت السيادة فيه لمعايير السوق بامتياز، إنْ في الأكاديميات وإنْ في المهن والتمهين.

وإذا كانت المرحلة الأولى من إستراتيجية بناء نظام (ل.م د) من حيث هي مرحلة إرساء قواعد النظام التشريعية، وإنتاج ما يكفي من مراسيم تطبيقية تنظيمية تسمح بالتغيير والانتقال السلس، قد باتت واقعا لا غبار عليه في الجامعات الجزائرية من حيث إعادة هيكلة النظام البيداغوجي للمعارف، وتجميعها في ميادين معرفية مشتركة، والسماح بتشكل فرق التكوين وتجدُّدِها، وتحيين البرامج والمضامين، واستحداث نظام التفريع المفتوح على المحيط للتخصصات والشعب الأكاديمية لكل ميدان، كما بات بعضا من مخرجاته الأولى من حاملي الليسانس والماستر، هي اليوم في مواقع العمل والإنتاج، وبعضها من الفائزين في مسابقات متابعة الدراسة في الطور الثالث هي اليوم أيضا بدأت في مناقشة أطروحات الدكتوراه، فإن المرحلة وإستراتيجيتها في أسلوب التغيير قد شابتها بعض الاختلالات الجوهرية في الحياة الجامعية، فلم تخلُ من مقاومة شديدة من الداخل كانت عنيفة في بعض تجلياتها.

وشهدت الجامعات –تبعا لذلك– اضطرابات، اختل خلالها نظام سيرورة الدروس التطبيقية والمحاضرات الأكاديمية، وارتبكت المصالح البيداغوجية ونظام التقويم، وتعثرت إجراءات الانتقال وحركة الطلبة والدمج بين القديم والجديد...الخ، فإن هذا الارتباك الشديد الذي نشأ عن بعض الأساليب الراديكالية في تطبيق بعض القوانين والمراسيم، قد دفع بالسياسة الجامعية الجديدة إلى إعادة النظر في سيرورة الإصلاح البيداغوجي، وتوخي العقلنة، حيث تمت مراجعة بعض التطبيقات الخاصة لنظام (ل.م..د) والتي كانت قد اعتبرت من المكتسبات الهامة في إعادة هيكلة النظام البيداغوجي، كتنويع التعليم الجامعي من حيث

محتوياته ومضامينه المعرفية، وتحريره من المركزية الإدارية، وإعادة الاعتبار للأستاذ كشريك في التسيير البيداغوجي والعلمي يتمتع بنوع من الحرية الأكاديمية عبر استحداث نظام الميادين والتخصصات والشعب، والسماح بتشكل فرق التكوين الأكاديمية بشكل حر وتلقائي تكون مسؤولة عن إعداد مشاريع التكوين وفقا للطلب الاجتماعي وحاجات المحيط المحلي في نطاق ما يسمى بفلسفة مشروع المؤسسة.

ذلك أن التقييم الموضوعي لتجربة تطبيق هذه المكتسبات باعتبارها خطوة جادة في بناء النظام الجديد (ل.م.د) كشفت عن ضعف كبير في خبرة الأساتذة (فرق التكوين الأكاديمية) في إعداد مشاريع التكوين وفق المعايير العالمية لجودة المعرفة الجامعية، وكشفت عن ضعف خبرة المصالح البيداغوجية في إدارة التنوع وضبط حركية الطلبة وفق منظور اتجاه التكامل المعرفي من العام (الجذوع المشتركة) إلى الخاص (التخصصات الأكاديمية). فضلا عن الصعوبات التي تثيرها ازدواجية الهيكل الإداري (مسؤول التخصص/مسؤول الشعبة) وتداخل الصلاحيات بينها...الخ .

ويبدو أن هذه الوضعية هي الآن من الضعف بحيث دفع بالوزارة الوصية إلى مراجعة بعض التطبيقات والتراجع عن بعضها الآخر، كالتراجع في تنويع التكوين الجامعي، وإعادة توحيد الجذوع المشتركة، وتقليص تفريع التخصصات وضبطها مركزيا، وإعادة التسيير المركزي لمرحلة الليسانس، ومهما يكن من أمر هذه المراجعات، فهي إجراءات تصبُّ في اتجاه عقلنة التغيير الجذري بصفة تدريجية منهجية، تقلل من الأخطاء، وتخفض من حدة الارتباك والقلق والتوتر .

وبما أن التجربة اليوم . بعد إنجاز ما اعتبر "إصلاح الإصلاح" أو"عقلنة الإصلاح والمراجعة الشجاعة. تكاد تكون مكتملة الأركان في الجانب البيداغوجي وتشريعاته، واستقرار الحياة الجامعية نسبيا، وبات الانتقال أكثر سلاسة مما يحسب في الإيجابيات، حيث بدأت الجامعة في السنتين الأخيرتين تنحو نحو الاستقرار وتقبل التغيير والتكيف معه، فإن الأمر اليوم يدعو إلى الانتقال إلى المرحلة التي نعدُّها حاسمة في بناء نظام (ل.م.د) من حيث هي مرحلة التقييم الجامعي وفق معايير الجودة العالمية، وهي معايير تتجاوز أهداف الاستقرار والسلاسة في الانتقال، سيما وأن نظام (ل.م.د) أُدْرِج في جامعاتنا كبديل في سياق الجودة وتجويد التعليم الجامعي، ليواكب المتغيرات العالمية والمحلية على حد سواء.

ولعل أبرز ما يطفو إلى السطح اليوم ويحتاج إلى الإصلاح هو وضع الترتيبات اللازمة لتفعيل وتنشيط الرأسمال المعرفي المحلي في كل الجامعات وتطويره، ومن أهمه تطوير خبرة الأداء الجامعي المعرفي بشقيه (التدريسي والبحثي)، والإداري بشقيه (البيروقراطي والديمقراطي)، بعد أن تكَشَّف ضعفه في مواجهة التحديات التي تعيق الإصلاح. ذلك أن تجربة (ل. م. د) هي تجربة من المفترض فيها أن تكون لفسح المجال واسعا لحلول الرأسمال الاجتماعي والرأسمال المعرفي وتفعيلهما أكثر في التأثير في إدارة الشأن الجامعي، مستقلا عن المركزية والتمركز البيروقراطي إلى الحد الممكن، استجابة لشروط "مشروع المؤسسة".

فالإصلاحات ليست مجرد تفويض للصلاحيات الإدارية والبيداغوجية للإدارات المحلية، بقدر ما هي تحميل القواعد الإدارية والبيداغوجية للنظام الهرمي الجامعي مسؤولية التطوير، وذلك بوضع الجامعات حيال متغيرات العولمة والمشروع المابعد حداثي، والتطور التكنولوجي المعلوماتي الضاغط للعالم، فهي كما تتجلى في قوانينها، تجربة للاستقلال، وفك شدة الارتباط بالمركز والتمركز، وتأسيس جامعات "الفكرة " باعتبارها فكرة التكيف مع المحيط المحلي، والانفتاح اللامتناهي على المشروعاتية والمقاولاتية..

ويعدُّ ذلك تطورًا واعدا في مجال الحرية الأكاديمية للجامعة دون شك، حيث يضع الجامعات ورأسمالها المعرفي والاجتماعي أمام اختبار حقيقي في إنجاح جامعة ذاتية التسيير، تعتمد على معارفها الضمنية كرأسمال معرفي في الإثراء والتنوع، وتتحمل هيئاتها العلمية والإدارية مسؤولية تولّي المشروع المعرفي للجامعات (الفكرة)، وإعداد السياسات والاستراتيجيات، وإبرام الاتفاقيات، وتوسيع الارتباط بالمحيط التنموي الواسع وتغيرات المحيط العالمي.

وهو ما يستوجب بالضرورة تغييرًا في مهام وبنية الهيئات العلمية المنتخبة والإدارية والمعنية وإعادة صياغة علاقاتها ووظائفها، وتهيئتها لتتولى مسؤولياتها طبقا لهذا التحول الجذري للجامعة، وعليها أن تبدع نظاما للقبول الأكاديمي، ونظاما للتوجيه، ونظاما للدمج في المحيط ...الخ. وعليها أن تُحَوّلَ هياكلها الديمقراطية إلى فضاءات حوارية تشاورية تشاركية لتحديد رسالة الجامعة ومراقبتها، لأننا إذا تفحصنا نماذج الجودة في العالم من حيث هي قيادة الكليات

نحو الإنتاج نجدها تتلخص في تحديد رسالة الكلية بوصفها رؤى وإستراتيجيات وأهداف وتنبؤ بالمخرجات، وإنتاج آليات تقييمها في مواقع العمل والإنتاج .

ومما لا شك فيه أن النظام الجامعي المقام (ل.م.د) بات من الاكتمال بحيث يسمح لنا بتصنيفه وتشخيص مشكلاته، فهو –كما تتراءى وضعيته للعيان . يمكن إدراجه . وفق معايير النمط البيروقراطي . ضمن نمط ما يسمى "جامعات الكليات" من حيث هي جامعات تختلط فيها المرونة والسيطرة، والتراخي البيروقراطي، والمزاوجة بين المركزية واللامركزية في التسيير، والعمل بأسلوب اللجان المتخصصة، وبالتالي فهي وضعية لا تسمح بتنشيط الرأسمال المعرفي المحلي للجامعات كما يجب، ولا تسمح بالتحوُّل نحو المهام الجديدة للجامعة كما هو مأمول منها وأوضحناه أعلاه، ولا تسمح بالمبادرات التي هي روح نظام (ل.م.د) القائم على مبدأ التنوع في التكوين، إذ أن الجامعة في صورتها البيروقراطية مازالت في وضعية مرتبكة، ويكتنفها الكثير من الغموض، وتحتاج إلى تدابير أخرى أكثر عقلنة وتعميقا لضمان تغيير منهجي علمي، وإرساء قواعد أنظمة جودة التعليم العالي التي لا تقبل بالتمركز ولا بالاستعلاء عن التقييم والتقويم .

ولعل سياسة التقييم المستمر المعتمدة في السياسة الجامعية الحالية، قد انتبهت مؤخرا إلى أهمية إدراج الإصلاح وفق معايير الجودة، سواء ما تعلق بالبعد البيداغوجي أو البعد البيروقراطي. وهي خطوة جادة باتجاه تعميق مفهوم الإصلاح، إذ –وضمن هذا المنحى (تعميق الإصلاح)– تجتهد الوزارة الوصية في التدبير الجامعي الأخير . وبشكل جدي . في بعث حيوية خلايا ضمان الجودة

المؤسسة في الجامعات منذ 2008 من حيث هي خلايا "بيروقراطية وتفكيرية" في آن واحد، من المفترض فيها أن تجتهد وتسعى إلى ترقية أداء الجامعة في المجالين البيداغوجي والإداري بداية.

ونثمن بهذا الخصوص صدور وثيقة (النسخة صفر) المرجعية الوطنية لضمان الجودة باعتبارها خطوة شجاعة أخرى في المسار الصحيح، لتفعيل خلايا ضمان الجودة في كل الجامعات الوطنية وتنفيذ سياسة التكوينات باعتبارها المرحلة الحاسمة في الدفع بالإصلاح نحو عمقه، إذ نشهد تحركا نوعيا في جامعة باتنة 1 واحد لتفعيل دور الخلايا في إنتاج إستراتيجية التكوينات المحلية، وتطوير الرأسمال المعرفي المتعلق بجودة المؤسسة، ونعتقد أنها سياسة تتجاوب مع متطلبات التأهيل المؤسسي والبيداغوجي للجامعات الجزائرية من أجل الوصول بها إلى مستوى الاستعداد، وإحراز الشروط اللازمة للتقويمات المتعددة أو على الأقل الثلاثية: المحلي (أي العلاقة بالمحيط)، والوطني (أي المساهمة في الكفاءة الوطنية)، والدولي (تقييم المؤسسات الدولية المتخصصة وما يسمى بمؤسسات الاعتماد الأكاديمي) .

هيئة التحرير

BATNA UNIVERSITY

ALGERIA

SOCIAL & HUMAN SCIENCES REVIEW

Bi-annual Scientific Review

N°34 –June 2016

ISSN 1111-5149

Director of the Review:

Prof. *Abd Salem Dif*

President of Batna University

Editorial Board:

Editor –in-Chief: Prof. Mohamed Zermene
Co-editor: Prof. *Akkari Mostefa*
Prof. Larbi Ben Chiekh

Editorial Advisory Board:

Prof. Chemama Khiedine *Prof. ouanas Ameziene*

Editorial Secretary: Nora Ben Hamlaoui

Social and Human Sciences Review
Batna University, Batna 05000 –Algeria
E mail : revue_sh @yahoo.fr

Publication Rules

The Social and Human Sciences Review is open to all researchers in and outside Algeria. The scientific researches received by the Review are subject to several conditions that need to be taken into account by researchers:

1- The research paper should be original and objective written in a correct language and not published before.
2- The research should not exceed 6000 words and should not be less than 4000 words including footnotes and references.
3- The research paper should contain two summaries, one in Arabic and the other in one of the two foreign languages – either English or French. The summary should contain: the aim of the research (in one paragraph) and the results achieved (in another).
4- The research paper written in Arabic should be in the Arabic transparent font size 13, and those written in English or French should be in Times New Roman font size 12.
5- The research paper should be in three copies and a compact disc or be sent via the e-mail of the review.
6- The footnotes writing should follow these rules:
   a- If the reference is a book, the full name of the writer should be put, the title in a different font (place of publication: the publisher, the year of publication), the page(s).
   b- If the reference is a periodical, the full name of the writer should be put, the title of research between quotation marks, the name of the periodical in a different font, its number and/or volume (the issuing date), the page(s).
   c- If it is a website, the full name of the researcher should be put, the title of the research, the other information i.e. the place where the work was presented and the date, then this website should be written fully and precisely.
   d- The footnotes should be in the bottom of the page.
7- The bibliography should be put at the end of the research in the alphabetical order.

8- The research papers received by the review will not be returned, published or not.

Règles de publication

La revue des sciences sociales et humaines accueille les travaux des chercheurs algériens et étrangers. Les articles proposés à publication sont soumis aux conditions impératives suivantes :

1. Le contenu doit être objectif, l'article rédigé dans une langue académique et n'avoir pas été publié avant.
2. L'article doit comprendre entre 4000 et 6000 mots, notes de bas de page et référence incluses.
3. Il doit être accompagné d'un résumé en langue arabe et préciser l'objet de la recherche et les résultats obtenus. Un résumé en anglais ou en français lui sera joint.
4. Ecrit en caractères «simplified arabic »l'article sera rédigé en police 14; et en police 12, caractères «times new roman», pour les langues étrangères.
5. L'article en trois exemplaires, accompagné d'un enregistrement sur CD-ROM, doit être déposé au siège de la revue ou envoyé par courrier électronique.
6. Les notes de bas de page doivent être rédigées selon les normes propres à la revue.

a) Pour un ouvrage : citer le nom complet de l'auteur, suivi du titre en gras, puis, entre parenthèses, de l'éditeur, du lieu et de l'année de publication, en fin de la page.

b) Pour un périodique : citer le nom complet de l'auteur suivi du titre entre guillemets, du nom du périodique en caractère gras, du numéro et de la date de parution du volume, et enfin de la page.

c) Pour un site web, citer le nom complet du chercheur, le titre de la recherche et les autres informations : lieu, date...le site web doit être écrit avec précision et entièrement.

d) Les références doivent apparaître en bas de page.

7. La bibliographie donnée dans l'ordre alphabétique, est placée en fin d'article.
8. Les articles proposés à la revue ne seront pas retournés à leurs auteurs, qu'ils aient été publiés ou non.